



## مشروع

### الشباب الفلسطيني كمدافعين عن حقوق الإنسان

#### نبذة عامة

انطلاقاً وانسجماً مع التوجهات الاستراتيجية للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" والرامية إلى تمكين وتفعيل مكونات المجتمع الفلسطيني في نشر الوعي حول المعايير العالمية لحقوق الإنسان وتعزيز الالتزام بها من قبل جميع الجهات ذات الشأن، واستكمالاً لإنجازات المؤسسة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، تنفذ "مفتاح" بدعم من الاتحاد الأوروبي مشروع "الشباب الفلسطيني كمدافعين عن حقوق الإنسان" والذي يمتد لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من آذار 2018 وانتهاءً بشباط 2021.

تسعى "مفتاح" من خلال المشروع إلى تعزيز تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان وفي مقدمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في خمس مناطق في دولة فلسطين المحتلة، وبالأخص في القدس الشرقية، والبلدة القديمة في الخليل، والمنطقة العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة. ومن هنا، سيتم تمكين 25 شاب/ة فلسطيني/ة من خريجي الإعلام والقانون والناشطين بالإضافة لبناء القدرات المؤسسية لخمس مؤسسات قاعدية ومنظمات مجتمع مدني في المناطق المستهدفة من توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي والناجمة عن الفجوة القائمة في المنظومة القانونية على المستوى الوطني الفلسطيني الحامية لحقوق الإنسان. وسيتم تطوير ادوات لرصد الانتهاكات في المناطق المستهدفة من خلال موامة الفهرس العالمي لحقوق الإنسان مع السياق الفلسطيني، وإيلاء اهتمام للأثر المضعف لسياسات واجراءات الاحتلال على الفئات المجتمعية المهمشة والضعيفة، وفي مقدمتها الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، واستخدام الأدوات لتوثيق الانتهاكات في المناطق المستهدفة وإصدار تقارير دورية بالإضافة لقيادة حملات مناصرة يقوم بالتخطيط لها وتنفيذها مدافعو حقوق الإنسان بالشراكة مع المؤسسات الأهلية والقاعدية.

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي



سيتم الاستناد إلى التقارير الدورية في إصدار تقارير تحليلية وأوراق حقائق ومنتشورات أخرى من أجل فتح باب الحوار مع الجهات الوطنية والدولية ذات الشأن من أجل اتخاذ خطوات عملية في توكيد حماية حقوق المجموعات المهمشة والضعيفة في المناطق المستهدفة. وامتداداً لجهود المناصرة سيتم تمكين الشباب المستهدف من تقديم الانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون في المنابر الدولية والوطنية من أجل مساءلة الاحتلال عن الانتهاكات المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المستهدفة والتي تعتبر من أكثر المناطق تعرضاً لانتهاكات حقوق الإنسان.

سيتم أيضاً التشاور مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة في مجال حقوق الإنسان من خلال أعمال اللجنة التوجيهية للمشروع، والتي سيتم إنشاؤها انعكاساً لنهج المؤسسة في توسيع دوائر التشبيك والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، ونفاذياً لتكرار التدخلات وللبناء على إنجازات المؤسسات الأخرى العاملة في المجال، إلى جانب تعزيز ضمان استدامة وجودة وجدوى التدخلات المنفذة والمنهجيات المتبعة.